الرحلات السياحية الى اسرائيل في الشهرين الاولين من الانتفاضة[٥٦]؛ كما انخفض عدد الشبيبة الاميركية المشتركة في نشاطات صيفية في اسرائيل بنسبة ٤٠ بالمئة[٥٧]. وادت هذه التطورات، في بداية الانتفاضة، الى مطالبة وزارة السياحة الاسرائيلية للخزينة بانشاء صندوق خاص بمبلغ ثمانية ملايين دولار لدعم المتضررين من انخفاض معدل السياحة[٥٨]. وقد اعلن وزير السياحة الاسرائيلية، ابراهام شارير، ان عدد السياح الى اسرائيل قد انخفض، في شهر آذار (مارس) الماضي، بنسبة ١٠ ـ ٢٠ بالمئة[٥٩]، في حين اشار بعض المصادر الى ان نسبة الانخفاض في الحجوزات السياحية للفنادق خلال الشهر عينه قد بلغت ١٩ بالمئة، وان سبب ذلك استمرار الانتفاضة في المناطق المحتلة[٦٠]. كما اشار رئيس اتحاد اصحاب الفنادق في القدس، يهودا غرينبام، الى ان فنادق القدس ستبدأ في تخفيض ايام العمل الاسبوعي لعمالها الى اربعة أو خمسة ايام، وذلك بهدف تخفيض تكاليف تشغيل الفنادق، بهدف التلاؤم مع الانحسار الذي تشهده السياحة في اسرائيل[٦١]. وافاد غرينبام بأن نسبة اشغال الفنادق في اسبوع الفصح لم تتجاوز ٧٥ بالمئة، ثم انخفضت بحدة بعد موسم الاعياد الى ما بين ٥٥ ـ ٦٠ بالمئة[٦٢]، علماً بأن نسبة الاشغال للعام الماضي بلغت ٧٠ بالمئة في المتوسط[٦٣]. ووصف غرينبام التقديرات الخاصة بشهري أيار (مايو) وحزيران (يونيو)، بأنها تدعو الى التشاؤم[٦٤].

وأفادت الارقام المعدلة تبعاً للموسم (seasonally adjusted figures) الصادرة عن مجلس الاحصاء المركزي في اسرائيل، بأن السياحة قد انخفضت بنسبة اربعة بالمئة في الربع الاول من ١٩٨٨، مقارنة مع الربع الاخير من العام ١٩٨٧[٦٥]. وقد قدر تقرير اقتصادي صادر عن مصرف العمال الضرر الذي اصاب السياحة بما يعادل ١٤٠ مليون دولار[٦٦]. الا ان عدداً من المسؤولون رأى ان الخسارة أكبر من ذلك بكثير، وانها قد تبلغ ٥٠٠ مليون دولار[٦٧]، خاصة مع انخفاض مستوى السياحة لشهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل)، بنسبة ٢٣ بالمئة عن شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٨٨، طبقاً للارقام المعلنة من مجلس الاحصاء المركزي في اسرائيل[٦٨]. وأكدت تصريحات وزير الاقتصاد الاسرائيلي، جاد يعقوبي، انخفاض حركة السياحة في الشهور الخمسة الماضية، بنسبة ٢٠ بالمئة عن معدلها لعام ١٩٨٧[٦٩]. وانطلاقاً من ان السياحة اضافت الى ايرادات اسرائيل ما يقارب ملياري دولار العام ١٩٨٧[٧٠]، فان حجم الخسارة التي تكبدتها السياحة في اسرائيل تقدر بـ ١٧٠ مليون دولار للشهور الخمسة الاولى من الانتفاضة.

خسائر قطاع المال

تقتصر المعلومات المتوفرة لدينا على نقطتين: الشيكات المرتجعة، والبورصة. والتأثير فيهما يندرج في اطار «الآثار غير المباشرة» للانتفاضة. فقد ارتفع عدد الشيكات المرتجعة، بسبب عدم وجود ارصدة لأصحابها، من ٢٥ الف شيك يومياً في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٧ الى ٤٠ الف شيك يومياً في الشهور الاولى من الانتفاضة[٧١]. وقد بلغت قيمة الشيكات المرتجعة في شباط (فبراير) ١٩٨٨ حوالى ٩٠ مليون شيكل[٧٢] (٦٠ مليون دولار). وارتفع عدد الحسابات المصرفية غير المنتظمة بنسبة عشرة بالمئة من نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧ حتى منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨[٧٣].

وللشيكات المرتجعة اثر سلبي في انسياب المعاملات التجارية في اسرائيل؛ ومن ثم في التوازن الاقتصادي. فهذه الشيكات تمثل قيمة البضائع التي استلمها التجار العرب في المناطق المحتلة. وتأخر التجار العرب في تسديد قيمة الشيكات يؤثر في الدورة النقدية للتجار الاسرائيليين، ويوقعهم